

السعودية تفتح أسواق السلاح من كندا إلى إسبانيا

في وقت تمر العلاقات الأميركية السعودية فيه بحالة من التوتر المبطّن، عقب قانون "جاستا" (العدالة ضد رعاة الإرهاب)، تفتح الرياض بابها أمام دول غربية أخرى لتببدأ جملةً من الاستثمارات التي تحرك من خلالها أسواق السلاح في العالم، وتعزز ترسانتها العسكرية.

تقرير سناء ابراهيم

يبدو أن العلاقات السعودية مع الدول الغربية تتجدد مرتاحتها عقب الفتور الذي مرت به في الآونة الأخيرة قبيل انتهاء ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما، إلا أن الوفود الرسمية من إسبانيا وكندا عادت لتنتجه السعودية.

ووصل رئيس مجلس الشيوخ الكندي جورج فيوري إلى المملكة، في زيارة غير معلنة، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في عدد من القضايا والملفات بين البلدين، وفق تصريحه. إلا أن الزيارة أثارت استياء الكنديين بسبب عدم الإعلان مسبقاً عنها، فضلاً عن عدم إعطاء فيوري علم لمجلس الشيوخ بذهابه إلى الرياض.

وذكرت صحيفة "غلوب أند ميل" الكندية أن المحافظين "انتقدوا نقص الشفافية في مجلس الشيوخ بشأن هذه الرحلة"، مشيرة إلى أن نائب المحافظين لحقوق الإنسان والحرية الدينية غارنيت جونيوس "أكد أنه من حق الكنديين معرفة كل الأمور والمسائل المتعلقة ببلدهم عوض استسقاها من الإعلام السعودي".

وتأتي زيارة فيوري إلى الرياض عقب أشهر قليلة من الحملة الحقوقية الرافة لصفقات الأسلحة الموقعة بين الرياض وأوتawa، وإعلان الحكومة عن تصدير المركبات القتالية إلى السعودية غير مكتوبة بالدعوات الحقوقية المنسنة للسعودية بسبب انتهاكاً لها لحقوق الإنسان في المملكة والبحرين واليمن.

وعلى غرار كندا، اختار ملك إسبانيا زيارة السعودية لتوثيق التعاون التجاري والعسكري. وأشار مراقبون إلى أن إسبانيا تهدف إلى فتح سوق السلاح أمام الرياض مقابل استثمارات اقتصادية على أراضيها، لافتين الانتباه إلى أن الوفد الإسباني بحث خلال الزيارة شكلية اتمام صفقة بقيمة تقارب ملياري يورو لبناء إسبانيا خمسة سفن حربية ومن ثم بيعها إلى السعودية.

ورأت صحيفة "لاتين بوست" أن العلاقات السعودية التي تأزمت مع الغرب وخاصة مع واشنطن "عادت لتنجذب

مع آمال الرياض بولاية الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب من جهة، وبعثتها عن حليف غربي غير الولايات المتحدة من جهة أخرى، ناهيك عن أن الدول الغربية تتجه نحو الرياض لتشغيل سوق السلاح لديها، حيث أن إنفاقات المملكة السعودية على التسليح وتجهيز ترسانتها العسكرية احتل المرتبة الثالثة عالمياً منذ عام 2015م، إذ بلغ حجم الإنفاق خلال ذلك العام 82 ملياراً مليوني دولار أمريكي، وفق تقرير نشره معهد "استوكهولم لأبحاث السلام".